الحوار والتعايش مع غير المسلمين في العهد النبوي مرويات وفد نصارى نجران أنموذجاً "دراسة حديثية تحليلية"

إعداد

د. طارق بن عودة بن عبد للّه العودة

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

كلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المستخلص

موضوع البحث:

دراسةٌ حديثيةٌ تحليليةٌ لمرويات وفد نصارى نجران على النبي ﷺ، جمعاً، وتخريجاً، ودراسة، وبيان غريبها، وما فيها من فوائد تدل على أهمية الحوار وأصول التعايش مع المخالف.

أهداف البحث:

جمع مرويات الحادثة من مصنفات الحديث والتفسير والسيرة، وتخريجها، ودراسة رواتها، وبيان عللها، والموازنة في اختلاف الرواة والترجيح بينهم، والحكم على المرويات، وشرح غريبها، واستنباط الفوائد حول الحوار والتعايش.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي النقدي.

نتائج البحث:

سماحة النبي ﷺ ورحمته بأمة الدعوة، وحرصه على الحوار بالتي هي أحسن مع الأقليات غير المسلمة، واحتوائهم بالعيش في ظل دولة المسلمين. والاحترام والتقدير والكرم مع المخالف في المعتقد والدين، والسماح له بإبداء رأيه بكل حرية، مع بشاعة رأيهم. والثبات على المعتقد الصحيح والمبادئ لا يعني الجفاء وسوء التعامل مع المخالف، ولا يتعارض مع التنزل له ورحمته في مجادلته بالحجة والبرهان بالتي هي أحسن. وجواز الإذن للكافر بالدخول للمساجد، وتمكينه من تعبده في المسجد لمصلحة شرعية راجحة، حاشا المسجد الحرام. ودعم النبي ﷺ لشباب الصحابة رضي الله عنهم، واستشرافه لصفاتهم القيادية، وتنميتها، ومنحهم الثقة والصلاحيات، من خلال تولية الإمرة للصغير إن كان أهلا لذلك. التعايش السلمي في ظل الدولة المسلمة كان مكفولاً بين جميع مكونات المجتمع، ولم تتعرض الأقليات غير المسلمة لاضطهاد أبداً في تاريخ المسلمين؛ فالشريعة الإسلامية كفلت حقوقهم. بينما الأقليات المسلمة في ظل كثير من الدول النصرانية كانت تعاني من الظلم وطمس هويتها الدينية، كما حدث بعد سقوط الأندلس على سبيل المثال.

الكلمات الدالة (المفتاحية) : الحوار – التعايش – نصارى – نجران – غير المسلمين.

Abstract

The subject of the research :An analytical study of the narration for a group of Christians in Najran who visited the Prophet, the collection of her accounts, and the statement of authenticity, and study of the fundamentals, and clarify the strange words, and the conclusion of the benefits.

The objectives of the research :The collection of story narrators from the sources of Hadith and history and the study of its novels, and the balance in the difference of narrators and weighting among them, and the judgment on the irrigations, and explain strange words, and the conclusion of benefits that relevant to dialogue & coexistence**.**

Research Methodology: Inductive & conclusion Method.

Search results: Tolerance and mercy of the Prophet to all people, and his keenness on dialogue which is better with non-Muslim minorities. Respect, appreciation and generosity with the violator in belief and religion, and allow him to express his opinion freely, regardless of the ugliness of their opinion. And steadfastness on the correct belief and principles and values does not mean arrogance and unfairness and maltreatment dealing with the violator, and does not contradict with the humiliation and mercy in arguing the argument and proof which is better. And the legitimacy of leniency at the debate of the violator, and be after the argument, and insist on his opinion. It is permissible to allow the non-Muslim to enter the mosques and to enable him to worship him in the mosque for the sake of legitimate legitimacy, with the exception of the Grand Mosque. And support the Prophet youth of the Companions, and looking forward to their leadership qualities, and development, and give them confidence and authority, through the transmission of the eminence of the young if he is eligible for it. Peaceful coexistence under the Muslim state was guaranteed among all components of society, and non-Muslim minorities were never persecuted in the history of Muslims; Islamic law ensured their rights. While Muslim minorities in many Christian countries were suffering from injustice and obliterating their religious identity, as happened after the fall of Andalusia, for example.

Keywords: Dialogue - Coexistence - Christians - Najran - Non-Muslims

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين، أما بعدُ

فقد كان من الوفود الكبيرة التي وفدت على النبي ﷺ سنة تسع للهجرة وفد نصارى نجران، وكانت معاملة النبي ﷺ لهم معاملة مختلفة، فيها الحوار، ومنطلقات التعايش.

موضوع البحث:

دراسةٌ حديثيةٌ تحليليةٌ لمرويات قدوم وفد نصارى نجران على النبي ﷺ، وجمع طرقها، وتخريجها، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، وبيان غريبها، وما فيها من مسائل، ودلالتها على الحوار والتعايش مع غير المسلمين.

أهمية الموضوع:

الحاجة مُلِحّة في وقتنا الحاضر لعرض نموذج شرعي -للاقتداء للمسلمين وغير المسلمين وأجيالهم القادمة- للتسامح والتعايش والحوار بين حضارة الإسلام الخالدة والحضارات الأخرى من هدي النبي ﷺ، لا سيما مع تغييب الإعلام الغربي للصورة الحقيقية لتسامح الإسلام وتعايشه مع الحضارات والأديان الأخرى، ودعوته للحوار، وسعي أعداء الإسلام دومًا لربطه بالإرهاب والعنف، من هنا تبرز أهمية دراسة مرويات زيارة هذا الوفد الكبير من وجهاء وقساوسة النصارى في نجران للنبي ﷺ في المدينة، واستقباله ﷺ لهم في المسجد النبوي، فقد عاملهم ﷺ معاملة مختلفة، وأسلوبه في الحوار يمثل قمة الرقي الحضاري الذي عرفته البشرية في تاريخها، وفيه من منطلقات وأسس احترام المخالفين في الدين ولو كانوا أقلية(1) ضعيفة، والتفهم والتعايش الحضاري الراقي بين البشر، في حين نرى حواراتٍ أقل شأنًا ربما تقطع فيها أعناق، وتحرق أجساد المخالف على مر التاريخ القديم والمعاصر.

(1) مصطلح "الأقلية" مصطلح سياسي اجتماعي معاصر يعني مجموعة من رعايا الدولة المختلفين عن الأكثرية في اللغة والدين والعرق وتطالب غالبًا بالاعتراف بحقوقها المدنية والدينية. والدراسة تبحث الحوار والتعايش مع غير المسلمين سواءا أكانوا أقلية أم أكثرية، فنصارى نجران لا يشملهم آنذاك وصف الأقلية، لكونهم لا يعيشون داخل المجتمع المسلم في المدينة، بل بينهم وبين النبي ﷺ مشركو العرب، ولكن يشملهم وصف الجوار مع الدولة المسلمة في المدينة. يُنظر:

أهداف البحث:

١- إبراز أهمية الحوار في الدعوة إلى الإسلام، وبيان عدله وسماحته ووسطيته.

٢- توضيح رحمته ﷺ وحلمه في مجادلته من وفد عليه من المخالفين لدينه.

٣- تعايش حضارة الإسلام والحضارات السابقة وفق الأحكام الشرعية المرعية.

٤- تأكيد قوة العقيدة الإسلامية وحجيتها في المناظرة مع العقائد الأخرى.

٥- تبيين الهدي النبوي في التعامل مع المخالفين من غير المحاربين.

مشكلة البحث:

البحث يجيب على عدد من التساؤلات: من هم وفد قساوسة نصارى نجران؟ وما أسانيد هذه الحادثة؟ ومن أخرجها؟ وما درجة ثبوتها؟ وكيف تعامل معهم النبي ﷺ وحاورهم؟ وما اللطائف والمسائل المستفادة من ذلك؟

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي، ودراسة حالة، وهي ما ورد في تعامل النبي ﷺ مع هذا الوفد في روايات هذه القصة، وتخريجها والحكم عليها وبيان أحكامها وفوائدها.

إجراءات البحث:

١- جمع المادة العلمية للدراسة المتفرقة في مصادر السنة والسيرة والتفسير، وترتيبها وتصنيفها حسب خطة البحث.

٢- تخريج طرق القصة المختلفة، ودراسة رواتها، والحكم عليهم، وبيان عللها.

٣- الموازنة والنظر في اختلاف الرواة والترجيح بينهم، فعرفت بالراوي وحاله جرحًا وتعديلاً، متوسعًا فيمن اختلف فيهم، مُحَرِّرًا حالهم، وموجزًا في المشهورين المتفق عليهم بما اختاره الحافظان ابن حجر في التقريب أو الذهبي في الكاشف.

٤- شرح غريب الحديث وبيان الألفاظ، واستنباط المسائل والفوائد.

=المدخل إلى فقه الأقليات ص٢١، د.محمد عبدالغني النهاري، الكتب العلمية، بيروت. والصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ص٩٩، د.أحمد وهبان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١ .

حدود البحث:

البحث مختصٌ بدراسة حالة محددة، وهي وفد نصارى نجران على النبي ﷺ، وجمع طرقها، وتخريجها، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، وما فيها من فوائد، ودلالتها على الحوار والتعايش مع غير المسلمين، فلا أُريد بالبحث موضوع الحوار والتعايش عامة، في القرآن، أو السنة، ولا أثره في الدفاع عن النبي ﷺ، أو حواره ﷺ مع المسلمين، أو مع غير المسلمين سوى نصارى نجران.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والنظر رأيت أن جميع الدراسات الأكاديمية السابقة في الموضوع تركت أحداثًا روتها السنة النبوية ولم تأخذ حقها من الدراسة الحديثية، ومنها حادثة روايات وفد نصارى نجران على النبي ﷺ، مع أهمية الحادثة، وما فيها من أحكام تبنى على صحة القصة أو بعض تفاصيلها، كما ستبينه هذه الدراسة. فهناك دراسات عامة كثيرة في موضوع الحوار والتعايش عامة، في القرآن والسنة، أو أثره في الدفاع عن النبي ﷺ، أو مع غير المسلمين عامة[١]، وهذا كله خارج حدود البحث التي بينتها آنفًا، ولذا سأتناول بالعرض والنقد مَنْ ذكر الحادثة مجرد ذِكرٍ أو أشار إليها، أو تناول الحوار مع النصارى في العهد النبوي الذي هو محل وقوع الحادثة، وأبيّن ما فاتهم مما تضيفه هذه الدراسة:

١- "تقويم تجربة الحوار بين المسلمين والنصارى/ د. أحمد القاضي"، وتتناول من جانب دعوي تقويم تجربة الحوار مع النصارى منذ الستينيات الميلادية وحتى عصرنا الحاضر، ولم تتطرق للعهد النبوي، ولا دراسة مرويات وفد نصارى نجران مطلقًا.

(١) ومن أمثلة ذلك: الحوار في الإسلام د. صلاح الدين صادق، أدب الحوار من خلال النص القرآني د.الكور السالم، الحوار في الكتاب والسنة وأثره في الدفاع عن النبي ﷺ د.إبراهيم طه، وغيرها من أبحاث مؤتمر جامعة الإمام "الحوار وأثره في الدفاع عن النبي ﷺ" ١٤٣٥هـ بالرياض، وقد اطلعت على أبحاث المؤتمر وتتبعت حديث وفد نصارى نجران في كل الأبحاث، فرأيت أن الكثير لم يتناوله أصلاً، ومن أشار إليه مجرّد إشارة عرضته ونقدته هنا، وبينت أنّ أحدًا في المؤتمر ولا خارجه تناول الحديث ورواياته بالدراسة الحديثية التحليلية، ولله الحمد.

٢- "مضامين الحوار مع النصارى د. علي الأحمد"، وتختص بمضامين الحوار مع النصارى وأنها تعود إلى ركنين أساسيين: الدعوة إلى الله، والسياسة الشرعية، واستشهد بنماذج من حواراته ﷺ مع النصارى لكن بلا أي دراسة لسندها أو فقهها فضلاً عن دراستها دراسة تحليلية، كما أنه فاته حواره ﷺ مع نصارى نجران في بحثه.

٣- "الحوار النصراني الإسلامي/ د.محمد السحيم"، وهو موجزٌ في ثلاثة مباحث: تاريخ، وأهداف، وحكم الحوار النصراني الإسلامي، من جانب عقدي دعوي، ولم يتطرق لدراسة أسانيد ولا فقه متون الأحاديث مطلقًا.

٤- "الحوار الإسلامي المسيحي/ بسام داود عجك" وفيه أربعة أبواب: موقف القرآن والسنة من المسيحية، وتاريخ الحوار الإسلامي المسيحي، وموضوعاته، وأهدافه والموقف منه. وقد تناول البحث الفترة من بعد وفاة النبي ﷺ إلى مطلع القرن العشرين، فلا يدخل من ضمنه وفد نصارى نجران.

٥- "التعايش مع الآخر في ضوء السيرة النبوية الأسس والمقاصد/ د.علي جمعة" وتحدث فيها عن(٤) نماذج للتعايش: نموذج مكة، نموذج الحبشة، نموذج المدينة في العهد الأول، نموذج المدينة في عهدها الأخير: وفيه أشار إلى رواية واحدة لوفد نصارى نجران إشارة مختصرةً في صفحة واحدة، ولم يجمع طرق وأسانيد الحادثة، ولا درس تخريجها أو أسانيدها أو فقهها، مما أضافه هذا البحث.

٦- "حقيقة مبدأ الحوار من خلال وقائع السيرة النبوية/ د.عبدالقادر سليماني"، وقسم بحثه ثلاثة مباحث، الأول: تأصيل الحوار من خلال القرآن الكريم، الثاني: حقيقة الحوار من خلال السيرة النبوية، الثالث:أهمية الحوار في تواصل المجتمعات المعاصرة. وقد أشار إلى حديث وفد نصارى نجران، واستخرج منه فائدتين فقط من كلام ابن حجر في الفتح، ولم يجمع بقية طرق وأسانيد الحادثة، ولا درس تخريجها أو أسانيدها أو مسائلها التي بلغت (١٤) مسألة علمية أضافها البحث.

٧- "الحوار العقدي في القرآن بين الحجة والأدب/ د.محمد الجندي"، وفيه مبحثان، الأول: الحجة في الحوار العقدي بين الدفاع والإقناع، والثاني:أدب الحوار العقدي في القرآن. وأشار لرواية البخاري الموجزة لوفد نصارى نجران، وعلّق تعليقًا دعويًا بضعة أسطر فقط، ولم يجمع بقية الطرق فضلاً عن التخريج ودراسة الأسانيد وفقه المتون والروايات والتي لا تظهر إلا بالدراسة الحديثية التحليلية.

والخلاصة أن جميع الدراسات السابقة غير حديثية، بل عقدية أو دعوية، ولا تعنى بالصناعة الحديثية والتخريج والدراسة للأسانيد وفقه المتون، وجميعها لم تتناول مرويات وفد نصارى نجران بالدراسة الحديثية التحليلية.

خطة البحث:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، و أهدافه، وخطة البحث، ومنهجه، وإجراءاته، والدراسات السابقة فيه.

الدراسة: فيها ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تخريج المرويات، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها.

المبحث الثاني: شرح الغريب وبيان الألفاظ.

المبحث الثالث: المسائل والفوائد المستنبطة من الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

والله تعالى أسأل أن ينفع به، وأن يكتب له القبول، وأن يغفر الزلل والخطأ.



المبحث الأول

تخريج المرويات، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها

حديث وفد نصارى نجران رواه جماعة من الصحابة: حذيفة، وابن مسعود، وابن عباس ﷺ، ورواه أيضًا مرسلاً الشعبي، ومحمد بن جعفر بن الزبير:

الرواية الأولى: حديث ابن مسعود وحذيفة ﷺ في قصة قدوم السيد والعاقب:

(جاء العاقب والسيد، صاحبا نجران، إلى رسول الله ﷺ يريدان أن يلاعناه، قال: فقال أحدهما لصاحبه: لا تفعل، فوالله لئن كان نبيًا فلاعناه لا نفلح نحن، ولا عقبنا من بعدنا، قالا: إنا نعطيك ما سألتنا، وابعث معنا رجلاً أمينًا، ولا تبعث معنا إلا أمينًا. فقال «لأبعثن معكم رجلاً أمينًا حق أمين»، فاستشرف له أصحاب رسول الله ﷺ فقال: «قم يا أبا عبيدة بن الجراح» فلما قام، قال رسول الله ﷺ: «هذا أمين هذه الأمة»). مدار هذا الحديث على أبي إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: أبو إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة ﷺ.

أخرجه البخاري في صحيحه (٤٣٨٠)، والحاكم في المستدرك (٥١٦٢) وصححه من طريق: يحيى بن آدم، وابن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٥٨٤) من طريق عبد الله بن رجاء، كلاهما عن **إسرائيل**.

وأخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٢٣٤٠٧)، والترمذي في جامعه (٣٤٩٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٨١٤١)، وأبو بكر الخلال في السُنة (٣٤٧)، وأبو عوانة في المستخرج (١٠٦٧٥)، من طريق **الثوري**.

ورواه مسلم (٢٤٢٠) في صحيحه، والنسائي في فضائل الصحابة (٩٥)، وابن حبان في الصحيح (٦٩٩٩)كلهم من طريق **شعبة**.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٠١٨)، وابن حبان في صحيحه (٧٠٠٠)، من طريق: **زكريا بن أبي زائدة**. كلهم: شعبة، والثوري، وزكريا بن أبي زائدة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر، عن حذيفة به.

الوجه الآخر: أبو إسحاق عن صلة بن زفر عن ابن مسعود ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده (٣٩٣٠)، والشاشي في المسند (٨٠٣-٨٠٤) من طريق: خلف بن الوليد. وأخرجه البزار في مسنده (١٩٢٠) من طريق: عُبيد الله بن موسى. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٨١٤٠)، وفضائل الصحابة (٩٣) من طريق: القاسم بن يزيد الجرمي. وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦/ ٣٢٠) من طريق أسد بن موسى، أربعتهم (خلف، وعُبيدالله، والقاسم، وأسد) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وقد اختلف على إسرائيل فروي عنه الوجهان، فرواه عنه على الوجه الأول من مسند حذيفة بن اليمان ﷺ اثنان، هما:

١- يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا، مولى بني أمية، ثقة حافظ فاضل، مات سنة ثلاث ومائتين، روى له الجماعة[١].

٢- عبد الله بن رجاء بن عمر الغُدَاني، بضم الغين المعجمة وبالتخفيف، بصري ثقة- على الصحيح - له أوهام، وثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، ويعقوب، وقال الذهبي: ثقة، وإنما أُخذ عليه كثرة التصحيف، فأنزله بعضهم عن درجة الثقة، وليس من حدّ الثقة أن لا يخطئ، مات سنة عشرين ومائتين، روى له البخاري، والنسائي، وابن ماجه[٢].

ورواه عن إسرائيل على الوجه الثاني من مسند ابن مسعود ﷺ أربعة، هم:

١- أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأُموي، لقبه " أسد السُنّة"، قال مُغَلْطاي: (لُقّب بذلك لكتاب صنفه في السُنّة، وقيل إن الذي صنفه ابنه

---

(١) تقريب التهذيب (٧٤٩٦) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٢) يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ، والجرح والتعديل (٤/ت:٢٥٥) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٧١هـ، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤٣٠٩) محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، وتقريب التهذيب (٣٣١٢).

سعيد). والجمهور على توثيقه؛ فوثّقه: ابن يونس، وابن قانع، والبزار، والعجلي وزاد: (صاحب سُنة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: (مصري صالح)، وقال ابن دقيق العيد: (ثقة).وقال البخاري: (مشهور الحديث)، وقال أبو داود: (سمعت الإمام أحمد ذكره بخير)، وقال النسائي: (ثقة، ولو لم يُصنف كان خيرًا له).

وقد تُكُلم فيه بما لا يقدح في ثقته، فقال ابن يونس في الغرباء: (حدّث بأحاديث منكرة، وهو ثقة، فأحسب الآفة من غيره)، فالآفة من غير أسد في هذه النكارة كما بيّن ابن يونس، أما هو فثقة. وتكلم فيه ابن حزم فقال: (منكر الحديث، لا يُحتجُّ به، ضعيف...). وكلام ابن حزم هذا غير مقبول، وقد ردّه ابن عبد الهادي في الطبقات فقال: (تكلم فيه ابن حزم بلا حُجة)، وقال الذهبي في الميزان: (هذا تضعيف مردود...استشهد به البخاري - في موضع واحد تعليقًا - واحتج به النسائي، وأبو داود، وما علمت به بأسًا...)، ولمّا ذكره في الكاشف لم يلتفت إلى كلام ابن حزم فيه، بل اعتمد توثيق النسائي له فقط، وعدّه في من تُكُلم فيه وهو مُوثق.

والعجيب أن الحافظ ابن حجر قال عن أَسَد في التقريب: (صدوق يُغرب، وفيه نصب) !ولم أقف على أحد وصفه بالنصب، بل يقول فيه العجلي: (صاحب سُنّة)، بل حتى الحافظ نفسُهُ لم يذكره في مقدمة الفتح في من تُكُلم فيهم ممن اتُهموا ببدعة وخرّج لهم البخاري.

وأما قوله: (يُغرب)؛ فكأنه أخذه من قول النسائي: (لو لم يُصنف كان خيرًا له) كما أشار إلى ذلك هو بنفسه في هدى الساري. وحكمه عليه بـ(صدوق) غير ظاهر، والأرجح أنه ثقة، فقد نص على توثيقه ستة من الأئمة، وأثنى عليه أحمد، والبخاري، والخليلي، وغيرهم. وقد نقل الزيلعي عن ابن دقيق العيد كلامًا نفيسًا في الدفاع عن أسد وإثبات ثقته فقال: (إن أسدًا ثقةٌ، ولم يُرَ في شيء من كتب الضعفاء له ذكر، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كل من تُكُلم فيه، وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر أسدًا؛ وهذا يقتضي توثيقه، ونقل ابن القطان توثيقه عن البزار وعن أبي الحسن

الكوفي -يريد العجلي-، ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في تاريخ الغرباء: " أسد بن موسى حدث بأحاديث منكرة، وكان ثقةً وأحسب الآفة من غيره"، فإن كان أخذ كلامه من هذا فليس بجيد؛ لأن من يقال فيه (منكر الحديث) ليس كمن يقال فيه (روى أحاديث منكرة)، لأن منكر الحديث وصفٌ في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حينٍ لا دائمًا، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: "يروي أحاديث منكرة"، وقد اتفق عليه البخاري ومسلم، وإليه المرجع في حديث: "إنما الأعمال بالنيات"، وكذلك قال في زيد بن أبي أنيسة: "في بعض حديثه نكاره"، وهو ممن احتج به البخاري ومسلم وهما العمدة في ذلك، وقد حكم ابن يونس بأنه ثقة، كيف يكون ثقة وهو لا يحتج بحديثه!)، ومات أسدٌ سنة اثنتي عشرة ومائتين[1].

٢- عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع، قال أبو حاتم كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين على الصحيح، روى له الجماعة[2].

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٤٩) محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، والجرح والتعديل (٢/ ٣٨٨)، سؤالات أبو داود للإمام أحمد (ت/ ٢٥٨) تحقيق زياد منصور، دار العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤ه، والمحلى لابن حزم (٢/ ٩٠) تحقيق أحمد شاكر، دار الفكر، بيروت، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٥١٢) يوسف بن عبد الرحمن المزِّي، تحقيق بشَّار عوَّاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/ ٢)، تحقيق أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤٠٩هـ، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٢) محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنوؤط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢ه، تذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٢) الذهبي، تحقيق المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الميزان (١/ ٢٠٧)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٢٤١) للذهبي، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣ه، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ١٧٩) عبد الله بن يوسف الزيلعي، دار المأمون، القاهرة، ط١، ١٣٥٧هـ، وتهذيب التهذيب لابن حجر (١/ ١٣٣) أحمد بن علي العسقلاني، اعتناء إبراهيم وعادل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، وهدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٤٨٠) دار السلام، الرياض، ط٣، ١٤٢٠هـ، والتقريب (٤٠٣).

(٢) تقريب التهذيب (رقم: ٤٣٤٥).

٣- القاسم بن يزيد الجَرْمي بفتح الجيم وسكون الراء أبو يزيد الموصلي، ثقة عابد، مات سنة أربع وتسعين ومائة، روى له النسائي(١).

٤- خلف بن الوليد أبو الوليد العتكي الجوهري البغدادي، نزيل مكة، روى عن شعبة وشريك وإسرائيل وخالد الطحان وجمع، وعنه أحمد وأبو زرعة وآخرون، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم(٢).

النتيجة: يتبين مما سبق أن رواة الوجهين عن إسرائيل كلهم ثقات، والذي يظهر لي أن الوجهين محفوظان عن إسرائيل، وثمّة قرائن تشير إلى صحة الوجهين عنه، وأنه اضطرب في روايته من مسند حذيفة ﷺ تارةً، وابن مسعود ﷺ أخرى، ومنها:

١- ثقة الرواة في الوجهين وحفظهم

٢- العدد في كلا الوجهين قوي، فلا يوجد انفراد.

٣- اتفاق البلدان، فإسرائيل عراقيٌّ، والرواة عنه في كلا الوجهين عراقيون.

٤- إسرائيلُ نفسُه يقع له الوهم، لذلك قال ابن معين: (كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعد)(٣).

٥- أن يحيى بن آدم سمع من إسرائيل من حفظه ولم يسمع من كتابه، قال يحيى بن آدم: (كنا نكتب عنده من حفظه)، وإسرائيل صاحب كتاب كما قاله الإمام أحمد، وصاحب الكتاب إذا حدث من حفظه وقع له الوهم(٤). وإلحاق الوهم بإسرائيل أولى من إلحاقه

(١) تقريب التهذيب (رقم: ٥٥٠٥).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٣٧١)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٢٧) أبو حاتم البستي، مراقبة محمد خان، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (١/ ٥٠١، رقم: ٢٧٦) ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٢).

(٤) المصدر السابق.

بيحيى بن آدم، فقد توبع يحيى، ولذلك قال أبو مسعود الدمشقي: (هكذا قال يحيى بن آدم فيه: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة ﷺ، ويحيى إمام)[1].

وأما الاختلاف الرئيس، فالمحفوظ عن أبي إسحاق السبيعي أن الحديث من مسند حذيفة ﷺ، لعدة قرائن:

١. رواة الوجه الأول أوثق وأحفظ من إسرائيل المخالف لهم.

٢. كثرة عددهم.

٣. تفرد إسرائيل بالوجه الثاني عن أبي إسحاق.

٤. أن إسرائيل اضطرب في الحديث فمرة جعله من مسند حذيفة ومرة من مسند ابن مسعود ﷺ، وهذا الاضطراب –وإن قيل إن الخلاف لا يضر الحديث لأنه يدور على الصحابة وكلهم ثقات–يدل على أن إسرائيل لم يضبط الحديث، ورواية من ضبط ولم يقع عليه الخلاف، أولى ممن اختلف عليه.

ورجح هذا الوجه من الأئمة: البخاري ومسلم بإخراجهم هذا الوجه وإعراضهم عن الوجه الآخر، والترمذي وقال: حسن صحيح، والمزي في التحفة[2].

الرواية الثانية: قصة الملاعنة ومجيء النبي ﷺ بالحسن والحسين وفاطمة ﷺ.

هذه الرواية مدارها على **عامر بن شراحيل الشعبي**، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: عامر الشعبي مرسلاً:

أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٣/ ١٠٤٤) مختصراً، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٤٢٦)، والطبري في التفسير (٥/ ٤٦٩)، كلهم من طريق: **المغيرة بن مقسم** عن عامر الشعبي مرسلاً.

---

(١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٣/ ٤٠) يوسف بن عبد الرحمن المزِّي، تحقيق عبد الصمد بن شرف الدين، الدار القيِّمة، الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٢) تحفة الأشراف (٣/ ٤١).

الوجه الثاني: عامر الشعبي عن جابر بن عبد الله ﷺ موصولاً:

أخرجه ابن مردويه-كما في تفسير ابن كثير (٢/ ٥٤)-، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦٤٩، رقم: ٤١٥٧)، والآجري في الشريعة (٥/ ٢٢٠١، رقم: ١٦٩٠)، كلهم من طريق: **داود بن أبي هند** عن عامر الشعبي عن جابر ﷺ عن النبي ﷺ.

ترجمة الرواة المختلفين على الشعبي:

- راوي الوجه المرسل: المغيرة بن مقسم بكسر الميم الضبي مولاهم، أبو هشام الكوفي الأعمى، ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم، مات سنة ست وثلاثين ومئة، على الصحيح روى له الجماعة[1].
- راوي الوجه المتصل: داود ابن أبي هند القشيري مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد البصري، ثقة متقن كان يهم بأخرة، مات سنة أربعين ومئة، وقيل قبلها[2].

وقد وصفه بالوهم والاضطراب: الإمام أحمد، وبين ابن حبان أن الوهم يقع له إذا حدث من حفظه[3].

النظر والموازنة:

تبين مما سبق أن كل من روى الحديث عن الشعبي ثقة، سوى الوهم الذي يقع لداود بن أبي هند إذا حدث من حفظه، وقد صحح الطريق الموصولة: الحاكم بعد أن أخرج الحديث. والوجه المرسل أقرب للصواب، وذلك لأمور:

١. أن داود له أوهام إذا حدث من حفظه، ومن خالفه لم يُطعن في حفظه.
٢. لعل داود سلك الجادة، وذلك أن الشعبي مشهور بالرواية عن جابر، وخرج له الجماعة عن جابر، وأكثر عنه، فلعل داود اشتبهت عليه فلزم الطريق.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٨٥١).

(٢) تقريب التهذيب (رقم: ١٨١٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٥٧٢).

٣. ومما يدل على ضبط المغيرة لهذه الرواية أن داود بن أبي هند زاد ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الحديث، على أن الشعبي لم يذكره، قال جرير بعد روايته عن المغيرة عن الشعبي: (فقلت للمغيرة: إن الناس يرون في حديث أهل نجران أن علياً ﷺ كان معهم، فقال: أما الشعبي فلم يذكره، فلا أدري لسوء رأي بني أمية في علي، أو لم يكن في الحديث)[(١)].

فيظهر أن الوجه المرسل أقرب للصواب، وصحح الإرسال ابن كثير فقال مستدركًا على الحاكم: (هكذا قال: وقد رواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن المغيرة عن الشعبي مرسلاً، وهذا أصح)[(٢)].

الرواية الثالثة: حديث ابن عباس ﷺ:

رويت قصة وفد نجران من طريق ابن عباس رضي الله عنهما على عدة ألفاظ، من عدة طرق:

القصة الأولى عن ابن عباس ﷺ:

قال ابن جرير: حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أن رهطًا من أهل نجران قدموا على محمد ﷺ، وكان فيهم السيد والعاقب، فقالوا لمحمد: ما شأنك تذكر صاحبنا؟ فقال: «من هو؟» قالوا: عيسى، تزعم أنه عبد الله، فقال ﷺ: «أجل إنه عبد الله» قالوا له: فهل رأيت مثل عيسى أو أنبئت به؟ ثم خرجوا من عنده، فجاءه جبريل صلى الله عليه وسلم بأمر ربنا السميع العليم، فقال: قل لهم إذا أتوك ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾[آل عمران: ٥٩]

أخرجه ابن جرير في التفسير (٥/ ٤٦٠)، من طريق محمد بن سعد العوفي عن آبائه، وهي سلسلة مشهورة، قد أكثر من الإخراج لها: الطبري، وابن أبي حاتم وغيرهم، وهذا الإسناد الأصل فيه أنه لابأس به ما لم يأت فيه ما يُستنكر، وذلك لأمور:

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن (٥/ ٤٦٩)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٥٥) لإسماعيل بن عمر بن كثير، دار طيبة، تحقيق سامي السلامة، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١- أنه في أسانيد التفسير والسيرة، وأسانيد التفسير لا يشدد فيها، لذلك قال الإمام أحمد: (ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير)، وقال يحيى القطان: (تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر الضحاك وجويبر ومحمد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يحمل حديثهم ويكتب التفسير عنهم)[(١)].

٢- إكثار الأئمة من رواية هذه النسخة وعدم تضعيفها، بل أخرج منها ابن أبي حاتم في نحو ثلاث مئة موطن، وقد اشترط على نفسه ألا يخرج إلا ما صح عنده[(٢)]، لذلك لم يخرج عن الكلبي وأضرابه من المتهمين.

٣- أن للخبر شواهد من مراسيل الشعبي وغيره.

القصة الثانية عن ابن عباس رضي الله عنهما:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ وَفْدَ نَجْرَانَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، سَبْعَةَ أَسَاقِفَةٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، مِنْهُمُ الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ مِنْ مُذْحِجٍ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: صِفْ لَنَا رَبَّكَ عَزَّ وَجَلَّ! أَمِنْ زَبَرْجَدٍ؟ أَمْ مِنْ يَاقُوتٍ؟ أَمْ مِنْ ذَهَبٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:" إِنَّ رَبِّي سُبْحَانَهُ وَتَقَدَّسَ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ١]، الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، كُلُّ أَحَدٍ يَمُوتُ إِلَّا هُوَ"، قَالُوا: زِدْنَا فِي الصِّفَةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[الإخلاص: ٢].

أخرجه: الهروي في ذم الكلام (٤/ ٩٩)، ومن طريقه الجوزقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/ ١٩٦). قال الهروي: محمد بن أحمد بن محمد الحافظ أخبرنا سليمان بن أحمد ابن أيوب حدثنا بكر بن سهل الدمياطي حدثنا عبد الغني بن سعيد حدثنا موسى بن عبد الرحمن الثقفي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد ابن عدي الجرجاني (١/ ٣٠٤) تحقيق عادل وعلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٢٤).

(٢) تفسير أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (١/ ١٤)، تحقيق أسعد الطيب، المكتبة العصرية، لبنان.

ولا يصح الإسناد، فإن مداره على موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، وهو متهمٌ بالوضع، منكر الحديث، اتهمه ابن حبان بوضع كتاب في التفسير عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه[1].

القصة الثالثة عن ابن عباس رضي الله عنه:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: جاء رسولَ الله ﷺ رافعُ بن حارثة، وسَلاّمُ بن مِشْكَم، ومالكُ بن الصيف، ورافعُ بن حريملة، فقالوا: يا محمد ألست تزعم أنك على ملة إبراهيم ودينه، وتؤمن بما عندنا من التوراة، وتشهد أنها من الله حق؟ فقال رسول الله ﷺ: "بلى، ولكنكم أحدثتم وجحدتم ما فيها مما أخذ عليكم من الميثاق، وكتمتم منها ما أمرتم أن تبينوه للناس، وأنا بريء من إحداثكم" قالوا: فإنا نأخذ بما في أيدينا، فإنا على الحق والهدى، ولا نؤمن بك ولا نتبعك. فأنزل الله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾[المائدة: ٦٨]".

أخرجه الطبري في التفسير (٨/ ٥٧٢)، وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٢٠٨، رقم: ١٠٩٩)، من طريق محمد بن إسحاق حدثني مولى آل زيد-يعني محمد بن أبي محمد-عن عكرمة أو سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه.

ترجمة رواة الإسناد:

محمد ابن إسحاق ابن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق.

إمامٌ حافظٌ في المغازي والسير، أما حديثه في غيرها فالصحيح أنه صدوق حسن الحديث. قال الذهبي في السير: (أما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحُسْن، إلا فيما شذّ فيه؛ فإنه يُعد منكرًا هذا الذي عندي في حاله)، وقال في التذكرة: (كان أحد أوعية العلم، حَبرًا في معرفة المغازي والسير، وليس بذاك المتقن فانحط حديثه عن

(١) المجروحين (٢/ ٢٤٢)، لأبي حاتم محمد بن حبَّان البستي، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، والكامل لابن عدي (٨/ ٦٦).

رتبة الصحة، وهو صدوقٌ في نفسه مرضي)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي). وقد دافع عنه ابن حبان في الثقات حيث قال: (ولم يكن أحدٌ بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سياقًا للأخبار...وكان يكتب عمن فوقه ومثله ودونه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى النزول، وهذا يدلك على صدقه)، وقال الحافظ:(الجمهور على قبوله في السير، وقد استفسر من أطلق عليه الجرح فبان أنّ سببه غير قادح).

ويمكن تقسيم حديثه من خلال كلام الحفاظ فيه إلى قسمين:

١- ما كان في المغازي والسير، فهو صدوقٌ حسنُ الحديث في هذا النوع من المرويات؛ لأنه إمامٌ من أعلم أهل المغازي والسِير، وهو أقوى حديثه.

٢- ما كان في غير المغازي والسير، فإنه وإن كان الأصل فيه أنه حسَنُ الحديث، إلا أنه أضعف من النوع الأول. وهذا إذا صرّح بالسماع في النوعين لأنه كثير التدليس، أما إذا لم يصرح بالسماع فإنه لا يُقبل منه إلا إذا كان الراوي عنه إبراهيم بن سعد، فإنه يبين سماعه. روى له البخاري تعليقًا، ومسلم، والأربعة(١).

محمد بن أبي محمد الأنصاري، مولى زيد بن ثابت ﷺ مدني، روى عن عكرمة، وسعيد بن جبير، وتفرد عنه ابن إسحاق، روى له أبو داود، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يُعرف، وقال ابن حجر: مجهول(٢). وعكرمة، وسعيد بن جبير، كلاهما ثقتان مشهوران من أصحاب ابن عباس ﷺ.

---

(١) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٨٠)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٠٥)، والميزان (٣/ ٤٦٨)، والسير (٧/ ٣٣)، والتذكرة (١/ ١٧٢)، جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل (ص/ ١١٣)، أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العلائي، تحقيق حمدي السَّلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨)، وطبقات المدلسين (ص/ ٥١)، وهدى الساري(ص/ ٤٨٢)، تقريب التهذيب (رقم: ٥٧٢٥).

(٢) الثقات (٧/ ٣٩٢)، والميزان (٤/ ٨١٢٩)، تقريب التهذيب (رقم: ٦٢٧٦).

النتيجة:

تبين مما سبق أن هذه الرواية من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد، وهو إسناد في التفسير والسيرة، وليس في الخبر ما يُستنكر، فالحديث لا بأس به مقبول لما سبق الكلام على أسانيد التفسير في الأثر الماضي، وابن إسحاق إمامٌ معتمدٌ في السيرة.

وقد وردت مرويات أخرى مرسلة لزيارة وفد نجران للنبي ﷺ، وهما روايتان:

مرسل محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي.

قال ابن إسحاق: وحدثني محمد بن جعفر بن الزبير، قال: لما قدموا على رسول الله ﷺ المدينة، فدخلوا عليه مسجده حين صلى العصر، عليهم ثياب الحبرات، جبب وأردية، في جمال رجال بني الحارث بن كعب.

قال: يقول بعض من رآهم من أصحاب النبي ﷺ يومئذ: ما رأينا وفدًا مثلهم، وقد حانت صلاتهم، فقاموا في مسجد رسول الله ﷺ يصلون، فقال رسول الله ﷺ: **"دعوهم"**، فصلوا إلى المشرق.

أخرجه ابن إسحاق -كما في مختصر السيرة لابن هشام- (٢/ ٥٧٤)، ومن طريقه: الطبري في التفسير (٥/ ١٧١)، والبيهقي في الدلائل (٥/ ٣٨٢).

ومحمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، ثقة، قال ابن سعد: كان عالمًا وله أحاديث، وقال البخاري: قال ابن اسحاق:كان من فقهاء أهل المدينة وقُرّائهم، روى له الجماعة[1].

وما أورده محمد بن جعفر بن الزبير قد شهدت له كل الأحاديث والآثار السابقة سوى: إذن النبي ﷺ لهم بصلاتهم في مسجده ﷺ. **وهنا مسألتان:**

الأولى: دخول الكفار المسجد، وهذا أمرٌ مشهور غير مستنكر، بل ثبت في الصحيحين

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٧٩)، التقريب (٥٧٨٢).

أن النبي ﷺ ربط الكفار في المسجد كما فعل في ثمامة بن أثال[1].

الثانية: أن صلاة الكفار في مسجد النبي ﷺ لم تعهد، بل لا يعرف إلا في هذه القصة، ولا بأس من قبول التفرد بهذه الرواية، مع إرسالها باعتبارها من أخبار السير.

والإمام ابن القيم في زاد المعاد مال إلى قبولها، حيث رتب على هذه القصة من الفوائد: جواز تمكين أهل الكتاب من الصلاة في المسجد إن كان هذا الفعل عارضًا، ورجي منه قبولهم للإسلام، ولا يجعل أمرًا دائمًا[2].

بل صححه صريحًا فقال: (وقد صح عن النبي ﷺ أنه أنزل وفد نصارى نجران في مسجده، وحانت صلاتهم، فصلوا فيه)[3]. ويفهم من كلام تقي الدين السبكي[4].

وخالفهما الحافظ ابن رجب فضعفه، وجعله -لو صح- أنه من باب تأليف قلوبهم، وافتراضه لصحته دليلٌ على اعتباره لرأي من صححه ومناقشته، فقال: (هذا منقطع ضعيف، لا يحتج بمثله، ولو صح فإنه يحمل على أن النبي ﷺ تألفهم بذلك في ذلك الوقت استجلابًا لقلوبهم، وخشيةً لنفورهم عن الإسلام، ولما زالت الحاجة إلى مثل ذلك لم يجز الإقرار على مثله)[5].



(١) رواه البخاري (رقم: ٤٦٢) في الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، مصورة المكتبة الإسلامية، (د.ط)، إستانبول، ١٣١٥هـ، ومسلم بن الحجاج القشيري (رقم: ١٧٦٤) في الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، ١٤١٢هـ .

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٥٥٨) ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الرسالة، ط ١٤، ١٤٠٧هـ.

(٣) أحكام أهل الذمة (١/ ٢١١) لابن القيم، تحقيق: طه سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢٣،١٤٢٣هـ.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٣٧٩)جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد القاسم، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٢٤٤): أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٧هـ.

المبحث الثاني

شرح الغريب وبيان الألفاظ

العاقِب: بالقاف المكسورة، وأصلها عَقِب، وهو من يخلف السيد بعده، وقيل هو من بعد السيد، والعاقب في الحديث هو: عبد المسيح النجراني، وأصله من كندة(١).

السيِّد: من يلتجئ الناس إلى سواده، وهو في الحديث اسمه: الأَيْهم، بفتح الهمزة وسكون الياء، ويقال: شرحبيل، وهما من رؤساء النصارى وأصحاب مراتبهم(٢).

المُلاعنة: مفاعلةٌ من اللعن، وأصلها لعن، وهي في اللغة ما دل على الطرد والإبعاد، وفي الشرع تطلق الملاعنة على معنيين: شهادات مؤكدات بأيمان من الجانبين مقرونة بالدعاء باللعنة والغضب من الله، وتكون في حق الزوجين عند القذف بالزنا. والآخر: المباهلة، وهي أن يجتمع قوم مختلفون في شيء فيقولون: لعنة الله على الظالم(٣).

الرَّهْط: القوم والقبيلة، وهم ما دون العشرة(٤).

الزَّبَرْجَد: نوع من الجواهر(٥).

الحَبِرَة: ضرب من الثياب اليمانية(٦).



---

(١) لسان العرب (١/ ٦١١، مادة عقب) ابن منظور، دار صادر، بيروت، الإصابة في معرفة الصحابة (٣/ ١٩٦) ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، دار الكتب العلمية، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٨/ ٢٧)، لبدر الدين العيني، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٣/ ١١٤، مادة: سود)، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ، والنهاية في غريب الحديث (٣/ ٥٢٦) لابن الأثير المبارك بن محمد، تحقيق علي بن حسن، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، وعمدة القاري (١٨/ ٢٧).

(٣) عمدة القاري (١٨/ ٢٧).

(٤) لسان العرب (٧/ ٣٠٥، مادة: رهط).

(٥) المصدر السابق (٣/ ١٩٤، مادة: زبرجد).

(٦) النهاية لابن الأثير (١/ ٨٧١).

المبحث الثالث

الفوائد واللطائف المستفادة

أولاً: مصطلح الحوار في اللغة هو مراجعة الكلام وتداوله، والمحاورة: المجادلة، والتحاور: التجاوب، ومنه قولهم: لم يحر جوابًا أي: لم يرد ولم يرجع الجواب، فمرجع الحوار للتخاطب والكلام المتبادل بين اثنين فأكثر(١). واصطلاحًا: هو "مناقشةٌ بين طرفين أو أطراف، يقصد بها تصحيح كلام، وإظهار حجة، وإثبات حق، ودفع شبهة، ورد الفاسد من القول أو الرأي"(٢).

ولا يُقصد بالتعايش الدعوة لوحدة الأديان ولا التقريب بينها، فالإسلام الدين الخاتم ناسخٌ لها، بل المراد التعايش السلمي والاتفاق على الحقوق والواجبات مع المسلمين بهدف تنظيم وتحسين مستوى الحياة والتواصل بين الشعوب والطوائف، وربما تكون أقليات دينيّة في مجتمع مسلم(٣)، وقبول تعدد الثقافات المتأتي من طبيعة الاختلاف بين الأمم باعتباره قدرًا كونيًا مرادًا لله تعالى، مع اعتزازنا بعقيدتنا، ودعوة المخالف لها بالحوار الحَسَن. وهذا معنى التعايش بالمفهوم العام الذي يؤخذ من دلالة الكلمة، وهو لا يزيد على حسن المعاملة، والبر والإحسان والقسط، والعيش بصورة إنسانية بين كافة فئات المجتمع رغم الاختلاف الديني والثقافي. وقد أثبت القرآن وقوع التعايش والتسامح بل والمحبة من النبي ﷺ لعمه أبي طالب المشرك، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[القصص: ٥٦]، وهي ليست محبةً دينيةً، بل فطرية؛ لنصرته ومواقفه معه ﷺ. وأجاز للمسلم أن يتزوج المحصنة الكتابية، ولا يُعقل أن يكلفه أن لا يحبها حب الرجل لامرأته، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ

(١) مقاييس اللغة (٢/ ١١٧)، لابن فارس.

(٢) الحوار وآدابه (ص٢)، د.صالح بن حميد، ط١، دار المنارة.

(٣) دعوة التقريب بين الأديان (١/ ٣٤٨)، أحمد القاضي،ط١، دار ابن الجوزي ١٤٢٢هـ، ويُنظر:الحوار الإسلامي المسيحي (الفرص والتحديات)، يوسف الحسن، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٩٩٧م.

﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾[المائدة: ٥]، وهذا مع بغضه لدينها. فالممنوع هو المحبة للدين، أما غيرها من أنواع المحبة الفطرية فهو مقتضى التعايش والجوار والإكرام بالعلم والمال الذي نهجه ﷺ؛ فلم يكن منعزلاً عن مجتمعه أبدًا، ولا عمّن حوله من المجتمعات المخالفة في الدين، كما سيأتي بيانه في ثانيًا.

ثانيًا: التعايش بالمعنى السابق بين أتباع الأديان المختلفة لا يرفضه الإسلام، ويدل عليه معنى البر والإحسان والقسط الوارد في مثل قوله تعالى: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٨﴾[الممتحنة: ٨]، مع مراعاة عقيدة الولاء والبراء، فلا تلازم بين الإحسان والعيش الكريم والتسامح في المعاملة، وبين الموالاة للكفار في الدين، أو ترك البراءة من دينهم. وضرب نبي الرحمة ﷺ أعظم نماذج التواصل والتعايش مع أتباع الأديان الأخرى من غير الأعداء والمحاربين له، فسياسيًا؛ أثنى على النجاشي ملك الحبشة النصراني ووصفه بالعدل، وأرسل أصحابه إليه، واستقبل السفراء والوفود من أهل الكتاب ومشركي العرب ومنحهم الأمان والإكرام، واستضافهم في بيته، وأدخلهم مسجده، وأثنى على حلف "الفضول" من أحلاف الجاهلية في نصرة المظلوم، وأنه سيحضره لو دعي إليه بعد الإسلام. وثقافيًا؛ إذ أمر زيدًا أن يتعلم لغة اليهود. واجتماعيًا؛ فكان جاره يهوديًا، وخادمه غلامًا يهوديًا يدخل بيت النبوة بكل احترام وأمان. واقتصاديًا؛ فعامل أهل خيبر تجاريًا، ومات ودرعه مرهونةٌ عند يهودي. وهذا التواصل يحقق المقاصد الشرعية التي لا تتحقق إلا بالحوار والتعايش والتفاهم بين الشعوب والأديان المختلفة.

ثالثًا: أصل قصة قدوم وفد نصارى نجران ثابت في الصحيحين من حديث حذيفة-رضي الله عنه-كما تقدم في التخريج، ووقعت زيادات في روايات هذا الحديث، وهنا قاعدة: أن الكلام على السير والأخبار ليس كالكلام على أحاديث الأحكام، قبولاً وردًا، ورواتها جرحًا وتعديلاً، بل لا زال الأئمة يقبلون من الأخبار والسير على ما فيها من الضعف اليسير ما لا يقبلون معه أحاديث الأحكام إن كان فيها هذا الضعف.

قال ابن سيد الناس اليعمري: (ثم غالب ما يروى عن الكلبي أنساب وأخبار من أحوال الناس وأيام العرب وسيرهم، وما يجري مجرى ذلك مما سمح كثير من الناس في حمله عمن لا تحمل عنه الأحكام، وممن حكى عنه الترخص في ذلك الإمام أحمد)(١).

رابعًا: لا يجوز دخول الكافر للمسجد الحرام لقول الله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ﴾[التوبة: ٢٨]، ويجوز دخوله لغيره من المساجد بإذن المسلمين للمصلحة على قول جمهور أهل العلم دل على ذلك عدد من الأدلة والحوادث من سيرة النبي ﷺ منها على سبيل المثال: رُبط ثمامة بن أثال ﵁ في سارية المسجد قبل إسلامه(٢)، ودخول وفد نجران من النصارى إلى المسجد النبوي، ودخول ضمام بن ثعلبة- رضي الله عنه-قبل إسلامه لما وفد من قومه وهم بنو سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ، وهو في المسجد(٣).

فعلى هذا يجوز دخول الكافر للمسجد بشروط: إذن المسلمين له بالدخول؛ فليس دخول المسجد مستباحًا للكافر بدون إذن أو ما يقوم مقام الإذن، وأن يكون لمصلحة واضحة كسماع القرآن أو رؤية المصلين لتأليف قلبه أو تعريف بالإسلام أو بناء أو إصلاح ونحو ذلك من المصالح المعتبرة، وأن لا يكون في دخولهم ابتذال للمسجد أو إنقاص من هيبته وحرمته، كأن تدخل المرأة بلباس شبه عارٍ، أو يدخل بحذائه ملوثًا لبساط المسجد(٤).

خامسًا: يجوز الإذن للكفار بالصلاة في المسجد لمصلحة شرعية راجحة، كتأليف قلوبهم، قال الإمام ابن القيم في أحكام أهل الذمة جازمًا بصحة ذلك: (وقد صح عن النبي ﷺ أنه أنزل وفد نصارى نجران في مسجده وحانت صلاتهم فصلوا فيه، وذلك عام الوفود

---

(١) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير (١/ ٢٠) محمد بن أحمد ابن سيد الناس اليعمري، تعليق إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٠)، ومسلم (١٧٦٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٧٣).

(٤) يُنظر للاستزادة: فتح الباري لابن رجب (٢/ ٥٦١).

بعد نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ﴾ فلم تتناول الآية حرم المدينة ولا مسجدها)(١).

وتقدم أن الحافظ ابن رجب أجاب عن صلاتهم - ولا يجيب العلماء ويخرّجون إلا عن حجةٍ معتبرةٍ لها حظٌ من النظر - على تألفهم ﷺ بذلك في ذلك الوقت استجلابًا لقلوبهم، وخشيةً لنفورهم عن الإسلام، ولما زالت الحاجة إلى مثل ذلك لم يجز الإقرار على مثله(٢).

سادسًا: مشروعية المباهلة، وأنها إحدى الطرق الشرعية للإلزام، وتكون بعد إقامة الحجة وإصرار الخصم على المخالفة، وليست المباهلة خاصة بالنبي ﷺ. قال شيخ الإسلام: (وأما آية المباهلة فليست من الخصائص...)(٣)، وقال ابن القيم: (أن السنة في مجادلة أهل الباطل إذا قامت عليهم حجة الله، ولم يرجعوا، بل أصروا على العناد أن يدعوهم إلى المباهلة، وقد أمر الله سبحانه بذلك رسوله، ولم يقل: إن ذلك ليس لأمتك من بعدك، ودعا إليه ابن عمه عبد الله بن عباس رضي الله عنه لمن أنكر عليه بعض مسائل الفروع، ولم ينكر عليه الصحابة)(٤). وقال ابن حجر في فوائد الحديث: (مشروعية مباهلة المخالف إذا أصر بعد ظهور الحجة، ومما عرف بالتجربة أن من باهل وكان مبطلاً لا تمضى عليه سنة من يوم المباهلة، ووقع لي ذلك مع شخص كان يتعصب لبعض الملاحدة، فلم يقم بعدها غير شهرين)(٥).

سابعًا: مشروعية المجادلة بالتي هي أحسن مع غير المسلمين رجاء إسلامهم، ودفع الشبه عن المسلمين، مع حلمه ﷺ بالمجادلين، ولما أبوا دعاهم للمباهلة فانقطعوا، قال ابن حجر: وفيها جواز مجادلة أهل الكتاب وقد تجب إذا تعينت مصلحته.

ثامنًا: بعث الإمامِ العالمَ الأمينَ إلى أهل الهدنة في مصلحة الإسلام يعلم الناس أمور الدين، كما فعل النبي ﷺ مع أهل نجران حيث أرسل معهم أبا عبيدة معلمًا وداعيةً.

---

(١) أحكام أهل الذمة (١/ ٢١١)، وزاد المعاد (٣/ ٥٨٨).

(٢) فتح الباري (٣/ ٢٤٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٩).

(٤) زاد المعاد (٣/ ٥٦١).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٨/ ٩٥) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

تاسعًا: استعمال القرآن للحِجَاج العقلي، وضم النظير إلى نظيره، فلما أوردوا شبهة ولادة عيسى عليه السلام، وأنه خُلق من أمٍ بلا أب، ضرب الله لهم مثلاً أعجبَ منه، وهو آدم عليه السلام حيث خلق بلا أبٍ ولا أمٍ.

عاشرًا: عدم الإكراه على الإسلام، بل تجوز مصالحة أهل الذمة على ما يراه الإمام من أصناف المال، ويجري ذلك مجرى ضرب الجزية عليهم، فإن كلاً منهما مال يؤخذ من الكفار على وجه الصغار في كل عام.

الحادية عشرة: وفاء المسلمين بعهد نبيهم ﷺ، حيث أبقى الصديق والفاروق رضي الله عنهما نصارى نجران على ما صالحهم عليه النبي ﷺ ووفوا لهم به، رغم القوة والفتوحات(1)، حتى نقضوا الصلح بتعاملهم بالربا فأجلاهم عمر رضي الله عنه وأمر بالإحسان إليهم.

الثانية عشرة: جواز تولية الإمرة للصغير إن كان أهلاً لذلك، فإن أبا عبيدة رضي الله عنه أرسله النبي ﷺ إلى نجران وكان عمره سبعة عشر عامًا.

الثالثة عشر: عظم مكانة الأمانة حيث رفعت أبا عبيدة منذ الصغر، وعظم مكانة أبي عبيدة رضي الله عنه، حيث وصف بأنه أمين هذه الأمة، مع أنّ كل الصحابة رضي الله عنهم أمناء، ولكن النبي ﷺ أثبت لأبي عبيدة رضي الله عنه أعلى مراتب الأمانة(2).

---

(1) وكان مما صالح صلى الله عليه وسلم أساقفة نجران وكهنتهم ومن تبعهم ورهبانهم: أنّ عليهم حكمه في كل ثمرة أو رقيق فأفضل عليهم وترك ذلك كله على ألفي حلة، في كل رجب ألف حلة، وفي كل صفر ألف حلة، كل حلة أوقية، وما قبضوا من دروع أو خيل أو ركاب أو عرض أخذ منهم فبالحساب، وعلى نجران مثواة رسلي عشرين يومًا فدون ذلك، ولا تحبس رسلي فوق شهر، وعليهم عارية ثلاثين درعًا وثلاثين فرسًا وثلاثين بعيرًا إذا كان باليمن كيد، وما هلك مما أعاروا رسلي من دروع أو خيل أو ركاب فهو ضمان على رسلي حتى يؤدوه إليهم، وأن لهم على ما تحت أيديهم من قليل وكثير من بيعهم وصلواتهم ورهبانيتهم، وجوار الله ورسوله ألا يغير أسقف عن أسقفيته، ولا راهب عن رهبانيته، ولا كاهن عن كهانته، ولا يغير حق من حقوقهم، ولا سلطانهم ولا شيء مما كانوا عليه ما نصحوا وأصلحوا فيما عليهم غير مثقلين بظلم ولا ظالمين. وأقام أهل نجران على ما كتب لهم به النبي ﷺ، ثم ولي الصديق رضي الله عنه فكتب بالوصاة بهم عند وفاته، ثم أصابوا ربا فأخرجهم عمر رضي الله عنه من أرضهم وكتب لأمرائه بالإحسان إليهم، فنزلزا الكوفة. رواه ابن سعد في الطبقات (١/ ٢٨٨،٢٦٦) بإسنادٍ مرسلٍ.

(2) شرح مشكل الآثار (٦/ ١٢٨) أحمد بن محمد الطَّحاوي، تحقيق شعيب الأرناوؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

الرابعة عشر: التعايش السلمي في ظل الدولة المسلمة كان مكفولاً بين جميع مكونات المجتمع، ولم تتعرض الأقليات غير المسلمة لاضطهاد أبدًا في تاريخ المسلمين؛ فالشريعة الإسلامية كفلت حقوقهم، فليست خاضعة لرأي أحدٍ أو هواه. بينما الأقليات المسلمة في ظل كثير من الدول النصرانية كانت تعاني هضمًا وإقصاءً وحرصًا على إذابتها وطمس هويتها الدينية، بل لم تسلم كثير من الدول المسلمة من الاعتداءات المتكررة من قبل الحكومات النصرانية سواء على هيئة احتلال، أو حروب صليبية ضارية. كما أن الممارسات الصادرة من بعض أفراد المسلمين- التي يشتكي منها الغرب ويدعون من أجلها إلى الحوار - تعد ممارسات فرديةٍ مُدانةٍ لا تقرها الأمة الإسلامية، ولم تأمر بها، بينما الممارسات الغربية التي يشتكي منها المسلمون هي ممارسات مؤسساتية كالاحتلال بأشكاله القديمة والحديثة وكاضطهاد الأقليات المسلمة وعدم اعتبارها أو مساواتها على الأقل بالأقليات اليهودية، والبوذية، وغيرها[1].



(١) يُنظر: الحوار النصاراني الإسلامي د.محمد السحيم، من أبحاث ندوة الحوار مع الآخر في الفكر الإسلامي، كلية الشريعة بجامعة الشارقة، ١٤٢٨هـ.

الخاتمة

نتائج البحث:

١- التعايش السلمي في ظل الدولة المسلمة كان مكفولاً لكل مكونات المجتمع، ولم تتعرض الأقليات غير المسلمة لاضطهاد أبدًا في تاريخ المسلمين، بخلاف الأقليات المسلمة في ظل كثير من الدول النصرانية كانت تعاني هضمًا وطمسًا لهُويتها الدينية.

٢- الممارسات الصادرة من بعض أفراد المسلمين- التي يشتكي منها الغرب ويدعون من أجلها إلى الحوار- تعد ممارسات فرديةٍ مُدانةٍ لا تقرها الأمة الإسلامية، ولم تأمر بها، بينما الممارسات الغربية ضد الأقليات المسلمة التي يشتكي منها المسلمون عبر التاريخ هي ممارسات مؤسساتية مجتمعية كالاحتلال بأشكاله القديمة والحديثة.

٣- سماحة النبي ﷺ ورحمته بأمة الدعوة، وحلمه بالحوار والمجادلة بالتي هي أحسن مع غير المسلمين ولو كانوا أقلية ضعيفة، وما في ذلك الحوار من منطلقات وأسس العدل والإحسان والبِر والاحترام والتعايش الحضاري الراقي بين البشر.

٤- الاحترام والتقدير والكرم مع المخالف في المعتقد والدين، والسماح له بإبداء رأيه بكل حرية، مع بشاعة رأيهم في ادعاء الصاحبة والولد لله جل وعلا، وفي بيت من أعظم بيوت العبادة المقدسة عند المسلمين كالمسجد النبوي.

٥- الثبات على المعتقد الصحيح والمبادئ لا يعني سوء التعامل مع المخالف، ولا يتعارض مع التنزل له ورحمته في مجادلته بالحجة والبرهان بالتي هي أحسن.

٦- جواز الإذن للكافر بالدخول للمساجد، وتمكينه من تعبده في المسجد لمصلحة شرعية راجحة، ويستثنى من ذلك المسجد الحرام.

٧- دعم النبي ﷺ لشباب الصحابة رضي الله عنهم، واستشرافه لصفاتهم القيادية، وتنميتها، ومنحهم الثقة والصلاحيات، من خلال تولية الإمرة للصغير إن كان أهلاً لذلك كما فعل مع أبي عُبدة، وأسامة بن زيد، ومعاذ بن جبل، وغيرهم رضي الله عنهم.

أهم التوصيات:

١. الرد على المستشرقين وأتباعهم من المستغربين الذين ادعوا وحشية الإسلام، وعدم تعايشه مع الآخر، من خلال تتبع الروايات للحوادث التي تبين تفاصيل تعامل النبي ﷺ مع المخالف، ودراستها دراسة حديثية تحليلية.

٢. دراسة هدي الخلفاء الراشدين أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم مع المخالفين من أهل الكتاب وغيرهم، وتعايش المسلمين مع غيرهم في تلك الأمصار، ووجود كثير من الوثائق، والعهود، والمناظرات.



أهم المصادر والمراجع

١- أبحاث مؤتمر "الحوار وأثره في الدفاع عن النبي ﷺ" جامعة الإمام، الرياض، ١٤٣٥هـ.

٢- أحكام أهل الذمة: لابن القيم، تحقيق: طه سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ.

٣- الإصابة في معرفة الصحابة، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، دار الكتب العلمية.

٤- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق المعلمي، الكتب العلمية، بيروت.

٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، يوسف بن عبد الرحمن المزِّي، تحقيق عبد الصمد بن شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٦- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٨- تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير، دار طيبة، تحقيق سامي السلامة، ط١٤٢٠هـ.

٩- تقريب التَّهذيب، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١٠- تهذيب التهذيب، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، اعتناء إبراهيم وعادل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزِّي، تحقيق بشَّار عوَّاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢- الثقات لابن حبان أبو حاتم البستي، مراقبة محمد خان، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ.

١٣- جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العلائي، تحقيق حمدي السَّلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

١٤- الجامع، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، الكتب العلمية، بيروت.

١٥- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٧١هـ، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦- الحوار الإسلامي المسيحي: الفرص والتحديات، يوسف الحسن، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٩٩٧م.

١٧- الحوار النصراني الإسلامي: د.محمد السحيم، من أبحاث ندوة الحوار مع الآخر في الفكر الإسلامي، كلية الشريعة بجامعة الشارقة، ١٤٢٨هـ.

١٨- الحوار وآدابه: الشيخ د.صالح بن حميد، ط١، دار المنارة.

١٩- دعوة التقريب بين الأديان: أحمد القاضي، ط١، دار ابن الجوزي ١٤٢٢هـ.

٢٠- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الرسالة، ط ١٤، ١٤٠٧هـ.

٢١- السنن أحمد بن شعيب النَّسائي، دار المعرفة، بيروت، ط٥ ،١٤٢٠هـ.

٢٢- سير أعلام النبلاء : محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٢٣- شرح مشكل الآثار، الطَّحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.

٢٤- الصحيح، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، ١٤١٢هـ.

٢٥- الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة الإسلامية، (د.ط)، إستانبول، ١٣١٥هـ.

٢٦- الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: د.أحمد وهبان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١م.

٢٧- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، محمد ابن سيد الناس اليعمري، تعليق إبراهيم رمضان، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن ابن رجب، تحقيق:طارق عوض الله، ط١، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ.

٣٠- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ضبط: يوسف البقاعي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ.(د.ط).

٣١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٢- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي، تحقيق عادل وعلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ١٤١٨هـ.

٣٣- لسان العرب ابن منظور، دار صادر، بيروت.(د.ت)، (د.ط).

٣٤- المجروحين، لأبي حاتم محمد بن حبَّان البستي، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٥- مجموع فتاوى ابن تيمية: جمع ابن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة، ١٤١٦هـ.

٣٦- المحلَّى، علي بن أحمد بن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار الفكر، بيروت.

٣٧- المدخل إلى فقه الأقليات: د.محمد النهاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٨- المستدرك على الصحيحين، الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، تحقيق مصطفى عبد القادر، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٣٩- المسند : أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٤٠- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ.

٤١- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير المبارك بن محمد، تحقيق علي بن حسن، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.